التغيرات الديمغرافية في ايران وباكستان ومنطقة الخليج واشارة خاصة الى تطور طلب القوى العاملة

بقلم : د. ك. ل. بين *

مقدمة :

تحمل عملية التحديث والنمو الاقتصادي والتطور الاقتصادي الاجتماعي عادة في طياتها تغيرات هامة في الخريطة السكانية لاي دولة ما . وضمن الحدود الجغرافية للدول نجد هناك تنقلات اقليمية للسكان ترتبط بمعدلات وانماط التصنيع (١) والنمط التقليدي لتنقلات السكان ــ على الاقل فيما يتعلق تاريخيا بدول العالم الصناعية ــ من القطاع الزراعي الى القطاع الصناعي وقطاع الخدمات (٢) . ورغم عدم وجود أي دليل مقنع على ذلك فيبدو أن التنقلات السكانية في العالم والتي حدثت أثناء القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وفقا لمختلف مستويات طلب اليد العاملة قد عادت بفائدة ايجابية ، على الاقل من وجهة نظر اقتصادية ، على كل من الدول المصدرة والمستوردة (٣) .

ولقد وفرت موجات الهجرة المتعاقبة الى الولايات المتحدة من مختلف الاجناس والدول أعداد هائلة من اليد العاملة الماهرة وشبه الماهرة لسد الاحتياجات الكبيرة للصناعة المتوسعة . وقد نشأت تلك الموجات المهاجرة من مختلف الاجناس في بلاد كانت تعاني في أوقات متفرقة من مشكلات استيعاب فائض اليد العاملة .

فقد وصل المهاجرون الايرلنديون الى الولايات المتحدة في أعقاب مجاعات منتصف القرن التاسع عشر . أما مرحلة الهجرة اللاحقة من ايطاليا فقد نشأت من ازدواج ظروف معدلات نمو السكان المرتفعة ، وبطء معدلات التصنيع في مجتمع زراعي ذي كثافة سكانية عالية . أما من الناحية الاجتماعية فقد كان لحركة تنقل العمالة في العالم تأثيرات أقل ايجابية . فالعمال الذين وصلوا الى

---

* أستاذ ورئيس قسم الاجتماع في جامعة أوتا

الولايات المتحدة خلال الفترة الممتدة من الحرب الأهلية الى أواخر العشرينات من القرن الحالي كانوا من العمال غير المهرة . وهؤلاء المهاجرون كانوا يصلون وليس معهم سوى القدر القليل من المال وكانت تخصص لهم أحط الاعمال كما كانوا يعانون من ظروف معيشية تفوق بؤسا ظروف أي مجموعة سكانية أخرى باستثناء السكان السود الذي يشكلون المجموعة السكانية الاكثر انحطاطا من ناحية المستوى المعيشي وقد كان ذلك في وقت اعتبرت فيه التكاليف الاجتماعية مرتفعة جدا بالنسبة للفرد والعائلة .

واذا ما رجعنا بأنظارنا الى الوراء ، لرأينا أن النمو المضطرد في الصناعة ، ومعدل النمو الاقتصادي المرتفع ، اضافة الى ازدياد دخل الفرد كانت كلها عوامل تبشر بتطلعات كبيرة للموجات المتتالية من المهاجرين . عدا عن أن امكانات ارتقاء السلم الاجتماعي كانت عظيمة وبزيادة احتكاكهم بالمجتمع الجديد وجد المهاجرون أنفسهم قادرين على صعود التركيب الهرمي المهني والتعليمي والمالي تاركين الدرجات السفلى ليشغلها أعداد أخرى من المهاجرين الجدد . وقد تمتع المهاجرون بكامل حقوقهم كمواطنين في البلد رغم عقبات اختلاف اللغة وارتباطاتهم العرقية .

وفي بعض الاحيان كان المذهب الكاثوليكي الذي يدين به الايرلنديون والايطاليون ، وكثير من الاوروبيين الشرقيين يختلف عن المذهب البروتستانتي الذي كان يدين به الانجلوساكسون البيض أصحاب النفوذ الاقتصادي . ورغم ذلك فقد تضاءلت أهمية مثل هذا العائق في ذلك المجتمع العلماني .

لقد أوجد ذلك التحول البنيوي في اليد العاملة تغيرا كبيرا في نماذج هجرة العمالة الى الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية . كذلك نتج عن فترة الكساد هناك أن قلت الفرص الاقتصادية أمام المهاجرين ، أما أثناء الحرب العالمية الثانية ، والفترة التي أعقبتها ، فاننا نجد أن هيكل القوى العاملة قد بدأ في التغير . وقد زاد التوسع في مجال التكنولوجيا من سرعة هذه التغيرات .

فمن امبراطورية صناعية قائمة على أعداد هائلة من العمال غير الماهرين ، نجد أن الولايات المتحدة وغيرها من الدول الصناعية قد بدأت في السير نحو أنظمة تتطلب الى المزيد من العمال ذوي المهارات العمالية والتعليم العالي من أجل النظام الصناعي نفسه . هذا اضافة الى أن زيادة دخل الفرد قد أتاحت الفرصة لتزويد الطلب على خدمات تكميلية متكيفة مع ظروف العمل كالرعاية الطبية مثلا .

وما أن انتهى زمن « الكساد الاعظم » ، وفترة المعاناة التي لازمت الحرب العالمية الثانية ، حتى كانت الولايات المتحدة قد دخلت مرحلة جديدة من مراحل

طلب اليد العاملة فقد كان بالامكان تلبية الحاجة الى العمال غير المهرة في الولايات المتحدة من السكان السود أو غيرهم من الاقليات التي نالت مؤخرا بعضا من الحقوق المدنية ، أما ما تبقى من مجالات العمل فكانت تحتاج الى جماعات من العمال ذوي المهارات العالية كالمهندسين والاطباء والعلماء وفيما يتعلق بهذا النموذج المطلوب فقد أصبح الاصطلاح « استنزاف العقول » جزءا من لغتنا العامية . فلم يكن يسمح بدخول الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية ، وقبيل المراجعة الاخيرة لقوانين الهجرة ، الا لاصحاب المهارات العالية الذين تم سحبهم من تلك البلاد التي تعاني أصلا من النقص في مستوى القوى العاملة ذات المهارات العالية .

وفي تحليلنا للتغيرات الاجتماعية واساليب التحديث المتبعة في الدول النامية نجد أننا نبحث عن تشابه يتطابق تاريخيا مع تجارب أوروبا الغربية أو أمريكا الشمالية ، وذلك ضمن توقعاتنا لامكانية الاستفادة من العبر والدروس للاسراع بعمليات التطوير في افريقيا واسيا والشرق الاوسط وأمريكا الجنوبية . ولكن دراسة التغيرات الديموغرافية المتعلقة بالتصنيع في الدول المتقدمة في الوقت الحاضر تدل على وجود قليل من التشابه بين الدول النامية في العالم . وبالمثل ، فاننا سنبين فيما يلي أن مشكلات توظيف القوى العاملة والتنمية في ايران وباكستان ودول الخليج تختلف اختلافا بينا عن المشكلات التي واجهتها الولايات المتحدة في مراحل التصنيع المبكرة . ولاجل ذلك سنحاول استكشاف ما يلي :

١ ــ العوامل الديموغرافية المتعلقة بنمو القوى العاملة والاستفادة منها .
٢ ــ القوى العاملة ونتائج التصنيع والتنمية في المنطقة .
٣ ــ النتائج الاجتماعية والسياسية لحركات تنقل القوى العاملة داخل المنطقة .

٢ ــ الحدود المنهجية :

من وجهة النظر الديموغرافية ، فان البيانات والمعلومات التي ينبغي أن تتوافر لاجراء أي تحليل يجب أن تتضمن احصائيات سكانية ، ودراسات حول القوى العاملة وعمليات التصنيع وكذلك احصائيات عن الهجرة .

أما بالنسبة للبلاد التي يضمها اطار هذا المؤتمر ، فان مجموعة البيانات المثلى غير متيسرة ، وأما البيانات المتوافرة فتبقى صلاحيتها مجالا للشك . وعلى العموم ، فان تصنيف ونوعية البيانات الديموغرافية تختلف في الشرق الاوسط . وقد أشار الى ذلك جورج صباغ :

« من الواضح أنه بينما تتوافر البيانات عن السكان ترجع الى ٤٠ــ٧٠ سنة

الماضية في الجزائر ومصر وتركيا ، فان اي تحليل للتغيرات الديموغرافية في جميع بلاد الشرق الاوسط يعود الى الـ ٢٥ سنة الماضية فقط . ان مثل هذا التحليل يفترض على الاقل وجود أكثر من احصاء للسكان . ولكننا نجد أن بعض دول الشرق الاوسط قامت باحصاء عام واحد للسكان فقط (سوريا ١٩٦٠ ، الاردن ١٩٦١ ، والسودان ١٩٥٦) ، بينما لم تجر دول الشرق الاوسط الاخرى اي احصاء للسكان على الاطلاق (لبنان ، السعودية ، اليمن الشمالية ، اليمن الجنوبية والبحرين ومسقط وعمان) » (٤) .

وبعكس دول اسلامية كثيرة في الشرق الاوسط ، نجد أن لدى باكستان تجربة فريدة ومتميزة من الاحصائيات السكانية دامت أكثر من مائة عام . ورغم ذلك التاريخ الطويل ، فان باكستان مثلها مثل غيرها من دول المنطقة ، تحتاج الى تعديلات في احصائياتها السكانية نظرا لاحتواء هذه الاحصائيات على أخطاء نابعة من سوء التقدير الذي يكون بالنقص تارة وبالزيادة تارة أخرى ، هذا اضافة الى اخطاء التقسيم والتبويب . وتميل معظم الاحصائيات السكانية الى اعطاء تقديرات أقل من واقع تعداد السكان (٥) .
وهناك احصائيات سكانية يزيد فيها التعداد عن مجموع السكان كما هو الحال مع تعداد باكستان لسنة ١٩٧٢ (٦) .

انه من السهل تداول الاحصائيات التي تقلل من العدد الفعلي للسكان لان ذلك يحدث بشكل منتظم تقريبا . فتلك الاحصائيات لا تشمل معظم الاقليات العرقية والعمال الشباب المتنقلين . وكذلك نجد أن الاحصائيات التي أجريت في ايران وباكستان ودول الخليج ودول شرق أوسطية أخرى تقلل دائما من عدد النساء . ولان تلك الاحصائيات لا تشمل جماعات معينة من الافراد فان احصائيات القوى العاملة المبنية على أساس تعداد السكان قد تتأثر تأثيرا خطيرا ، حيث أنها والامر كذلك ، تؤدي الى افتراضات ضخمة بعيدة عن حقيقة معدلات مشاركة القوى العاملة (٧) .

ولاستبدال أو تكملة بيانات القوى العاملة ينبغي الرجوع الى دراسات أجريت حول القوى العاملة ، فمثل تلك الدراسات التي غالبا ما تتم بالتعاون مع وكالات عالمية متخصصة كمنظمة العمل الدولية مثلا (٨) ، أو دراسات صغيرة حول عملية التصنيع (٩) أو في بعض الحالات كدراسات منتظمة حول القوى العاملة والتي تجري كجزء روتيني من العمليات الاحصائية الحكومية . وتقوم باكستان باجراء مثل تلك الدراسات (١٠) . أما بالنسبة للبلاد الاخرى كالسعودية مثلا ، فلا تتوافر هناك اية بيانات حول القوى العاملة يمكن الحصول عليها من دراسات خاصة أو انتظامية .

نكون قد جاوزنا الصواب اذا أدرجنا ايران وباكستان ودول الخليج في قائمة الدول التي بياناتها حول القوى العاملة محدودة وذات نوعية رديئة . فهناك دول معينة ، فيما يبدو ، توفر نوعية جيدة من البيانات والمعلومات منتظمة. وتعتبر الكويت بالذات خير مثل لذلك ، ومع ذلك فاننا نميل لضم ايران وباكستان. كذلك ، فمن غير المناسب توجيه الانتقاد الشديد لاسس البيانات في المنطقة ، ذلك لان تكاليف تطوير نظام جمع بيانات بطريقة تصنيفية نظامية تعتبر باهظة ، ثم انه يحتاج الى سنوات من الجهد . هذا اضافة الى الافتقار الى عملية بسط وعرض الدواعي والمباديء لمثل هذا النظام حتى وقت قريب . وعندما يبدأ تعداد السكان في الازدياد ، ويظهر التخطيط المركزي وتزداد المصادر المالية المرصودة للتصنيع ، حينئذ تظهر الحاجة الملحة الى بيانات روتينية واكثر تفصيلا (١١) بحيث تتطلب رعاية اكبر . ورغم كل ذلك ، يجب مراعاة أن هناك قيودا تعوق دراسة البيانات الديموغرافية في ايران وباكستان ودول الخليج . لذلك من المستحيل الحصول على بيانات تفصيلية مقارنة لكل دولة ، سواء في الوقت الحاضر أو بعد عدة سنوات قادمة . كذلك ، بينما نجد أن هناك مزيدا من الوقت المخصص لتتبع الدراسات والبيانات ، فان القاريء يجب أن يدرك أن المصادر المتاحة للمؤلف لم تتضمن كل الاحصاءات والدراسات الحديثة التي تتزايد كما ونوعا في المنطقة .

٣ ــ الظروف الديموغرافية لنمو القوى العاملة وتطويرها :

عند اجراء أي تحليل ديموغرافي أو اقتصادي للبلاد التي تدخل ضمن مناقشة هذا المؤتمر ، فاننا دون شك سنجني شيئا من الفائدة وذلك اذا ما بدانا بأبسط المتغيرات الديموغرافية ــ أي تعدد السكان ــ ورغم التحذيرات التي وجهت بخصوص صلاحية البيانات المتوفرة عن ايران وباكستان ودول الخليج الا انه من المؤكد نسبيا انه باستثناء اكبر ست دول متواجدة في العالم أجمع تقريبا، فان ايران وباكستان ودول الخليج تمثل كافة احجام التعداد السكاني في دول العالم جميعها . فباكستان تتصدر بتعداد سكانها الحالي والبالغ ٦٧ مليون نسمة تقريبا قائمة أكبر عشر دول من العالم من ناحية تعداد السكان . أما ايران فتأتي في أعلى نهاية التسلسل ، كذلك فانه مع بعض التقدير المعقول ، يمكن وضع السعودية عند النقطة الفاصلة التي تفرق وتميز بين الدول « الكبيرة » وبل الدول « الصغيرة » فيما يتعلق بحجم تعداد السكان فقط . أما دول الامارات العربية المتحدة ، فهي تمثل النهاية السفلى في تسلسل التعداد السكاني لدول العالم .

ويعطينا الجدول رقم « ١ » (١٢) فكرة عن حجم التعداد الكلي للدول التي تتوافر بيانات عنها . وتبين هذه البيانات انه ينبغي التمييز بكل وضوح بين الدول

« الكبيرة » ، وبين الدول « الصغيرة » حتى يتحقق الهدف من التحليل ، وحسب التصنيف السابق يمكننا وضع باكستان وايران تحت بند « الدول الكبرى » بينما يمكننا أن نضع جميع الدول الاخرى التي غطاها هذا التقرير تحت بند « الدول الصغرى » .. مع تجنبنا الوضع الاحصائي غير الواضح للسعودية بسبب عدم وجود تعداد يعتمد عليه .

(أنظر جدول رقم « ١ »)

جدول رقم (١)

التوزيع السكاني حسب الجنس :

وحسب تاريخ آخر احصائيات أجرتها ايران وباكستان ودول خليجية معينة .

البلـــد	تاريخ الاحصاء	العدد الاجمالي للسكان	الذكـــور	الانـــاث
البحرين	٧١/ ٤/٣٠	٢١٦ر٠٧٨	١١٦ر٣١٤	٩٩ر٧٦٤
ايران *	٦٦/١١/٢٠	٢٥ر٧٨٥ر٢١٠	١٢ر٩٨١ر٦٦٥	١٢ر٠٩٧ر٢٥٨
الكويت	٧٠/ ٤/١٥	٧٣٧ر٩٠٩	٤١٩ر٤٨٢	٣١٨ر٧٨١
عمان	غير متوفـــر			
باكستان	٧٢/ ٩/١٦	٦٤ر٨٩٢ر٠٠٠	٣٤ر٤١٧ر٠٠٠	٣٠ر٤٧٥ر٠٠٠
قطر	غير متوفـــر			
السعودية	١٩٦٢-١٩٦٣	رافضين الاعتراف بالنتائج رسميا		
الامارات المتحدة	٦٨/ ٤/١٦	١٧٩ر١٢٦	١١٠ر٨٠٦	٦٨ر٣٢٠
اليمن	غير متوفـــر			
اليمن الديمقراطية	٧٣/ ٥/١٤	١ر٥٩٠ر٢٧٥	٧٨٧ر٠١٧	٨٠٣ر٢٥٨

* قدر عدد السكان عام ١٩٧١ بـ ٣٠ر١٥٩ر٠٠٠ نسمة .

المصادر : United Nations, **Demographic Yearbook, 1973,** Table 3.

ورغم اختلاف دول المنطقة اختلافا كبيرا من حيث الحجم والمساحة ، وغيرها من الملامح الطبيعيـــة ، الا انها جميعـــا تشترك في عدد من الصفـــات العامة الديموغرافية والاجتماعيـــة التي تعتبر عوامـــل هامـــة لها ثقلهـــا في المشكلات الديموغرافية التي تواجهها هذه الدول ، وبخاصـــة فيما يتعلق بتطـــور القوى العاملة والاستفادة منها .

ويخضع العرض الاجمالي لبد العاملة لعوامل شتى، اقتصادية واجتماعية، لكن التحديد العام لعرض اليد العاملة الكامن يمكن رسمه من خلال التوزيع النسبي

لعدد السكان وفقا للعمر والجنس فنسب الجنس تعتبر ثابتة نسبيا لانها تحدد بيولوجيا ولذا فهي تلعب دورا كبيرا في التحديد العام لعرض اليد العاملة الكامن وبخاصة لدى الدول الاسلامية في منطقة الخليج حيث تؤدي العوامل الدينية و/أو الثقافية الى عزل المرأة ، طبيعيا واقتصاديا ، الامر الذي ينتج عنه ممارسة القليل من النساء النشاط الاقتصادي (١٣) .

اما توزيع الاعمار لعدد السكان في بلد ما يعتبر أحد العوامل الاكثر أهمية التي تحدد نسبيا العرض الكامن لليد العاملة بوجه عام . وباستثناء الهجرة ، فان توزيع السكان حسب الاعمار يعتبر دالة مستويات الخصوبة التاريخية . وتوزيع الاعمار في المجتمعات ذات المستوى المنخفض في الخصوبة يكون أكثر اتزانا،ومن ثم توجد نسبة كبيرة من السكان في السنوات الانتاجية من العمر (١٤). وجميع بلاد المنطقة تتسم بمعدل خصُوبة مرتفع ونجد لديها نسبة ضئيلة من السكان الذين يمكن اعتبارهم في السنين الانتاجية من العمر والمحددة بطريقة عشوائية .

عند مقارنة عمليات توزيع الاعمار هذه نجد أن بعض الاحصائيات قد خرجت عن القياس الامر الذي ادى الى ظهور فوارق بين التوقعات العامة الاساسية لهرم العمر وبين عمليات التوزيع التي وردت في كافة احصائيات التعداد .

كذلك فان ضآلة نسبة الذكور والاناث في سن ٠ ــ ٤ كما هو وارد في التقارير ــ بمقارنتهم بمجموعة العمر من سن ٥ ــ ٩ في البحرين لا تشير الى هبوط في نسبة الخصوبة ، وانما ترجع الى الاخطاء الواردة في التقارير وعدم ادخال الاطفال الصغار جدا في الحساب . كذلك فان النسبة الكبيرة للذكور في العمر الذي يتراوح بين ٥ ــ ٩ في باكستان بمقارنتهم بغيرهم من سن ٠ ــ ٤ ، والهبوط الحاد في مجموعة العمر ما بين ١٠ ــ ١٤ بالنسبة الى أولئك الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٥ ــ ٩ يمكن الرجوع بها الى ضم الاطفال من عمر ١٠ ــ ١٤ الى المجموعة الخاصة بالاطفال في عمر ٥ ــ ٩ وخصوصا في حالة الذكور .

ففي احصائية عام ١٩٦١ في باكستان خصصت الصفحة الاخيرة من استمارة الاحصائية للاجابة على بيانات تتعلق بالقوى العاملة وكان من المفروض ملؤها للاشخاص الذين تبلغ أعمارهم ١٠ سنوات فما فوق . والذي حدث أن موظف الاحصاء قام بادراج أولئك الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ــ١٢ في فئة البالغين ٩ سنوات لاختصار العمل وعدم ملء بيانات القوى العاملة المخصصة للاعمار ١٠ سنين فما فوق ..

وقد تأتي عمليات توزيع الاعمار هذه لتؤكد وجود حالة شائعة في كل بلد من تلك البلدان . وبغض النظر عن أية تغيرات في العملية الديموغرافية لنسبة المواليد والوفيات ـــ عدا عن الارتفاع الحاد غير المتوقع في معدلات الوفيات ـــ فان القوى العاملة ستستمر في النمو بسرعة لفترة زمنية قادمة بسبب النسبة الهائلة لمجموعات صغار السن لدى سكان هذه الدول . وسنتطرق الى هذه القضية فيما بعد .

ورغم أن مشاركة القوى العاملة تبدأ في سن مبكرة في البلاد النامية عنه في البلاد المتقدمة ، الا أن ايران وباكستان ودول الخليج عليهم ان يستمدوا قـواهم العاملة من بين قطاع صغير نسبيا من السكان (١٥) . وفي السويد مثلا ، نجد أن ٥ر٢٠٪ من السكان عام ١٩٧٠ كانوا دون سن ١٥ سنة . وفي باكستان (١٩٦١)، بلغ عدد السكان الذين لم يبلغوا ١٥ سنة ٤٥٪ ، وفي ايران (١٩٦٦) ٦ر٤٩٪ .

اما في الكويت فقد كانت نسبة السكان دون ١٥ سنة ١ر٣٧٪ فقط نظرا لهجرة البالغين في السن من العمال الوافدين من الدول الاخرى . ولكن النسبـة بين السكان الكويتيين بلغت ١ر٥٠٪ .

وتلخيصا لما سبق يمكننا القول بأنه رغم وجود فوارق هائلة بين الدول فيما يتعلق باجمالي عدد السكان الا انه يبدو أن هناك خصائص ديمغرافية متشابهة تجمع بينها . فمن المعروف أن نسبة المواليد مرتفعة بينما معدل الوفيات فـي اغلبية هذه الدول منخفض نوعا ما وآخذة في الهبوط يوما عن يوم . ونظرا لهذه الظروف ، وبمقارنتها بالدول المتقدمة ، فهي تشترك في توزيع سكاني متشابه من حيث الاعمار . وهي تشمل نسبيا اعدادا ضئيلة من السكان الذين هـم في السنوات الانتاجية من العمر . ونظرا لشكل توزيع السكان وارتفاع نسبـة المواليد فمن المؤكد ان ينمو عرض اليد العاملة الكامن بسرعة في السنين القادمة .

التركيب البنيوي للقوى العاملة

تتواكب درجة الاعتماد على قطاعات صناعية معينة للعمالة مع اختلافات حجم السكان المتواجدة بين دول الخليج وايران وباكستان ، ففي البلدين الاكبر ، يعمل حوالي نصف القوى العاملة النشطة اقتصاديا من الذكور في الزراعة : ٨ر٤٩ في المائة في ايران ، ٦ر٥٨٪ في باكستان . ومعظم البلاد الاخرى التي تتوافر عنها البيانات لم تنم الزراعة أو امكانيات الزراعة الا بقدر ضئيل وبناء على ذلك نجد أن معظم الذكور النشطين اقتصاديا يعملون في مجال الصناعـة والخدمات . وكما هو مبين في الجدول رقم (٢) فان أكبر مصدر للعمالة في البحرين والكويت هو قطاع الخدمات العامة والاجتماعية والشخصية .

جدول (٢)

التوزيع الصناعي للذكور النشطين اقتصادياً من السكان : ايران ، باكستان ، البحرين والكويت

الصناعة	باكستان		ايران		البحرين		الكويت	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
الزراعة ، الصيد ، التحريج ، وصيد الأسماك	٦ر٨١٧ر٦٦٩	٥٨ر٦	٢ر٩٦٥ر٢٨٧	٤٩ر٨	٣ر٩٨٦	٧ر٠	٤ر٠٥١	١ر٨
تنقيب واستخراج المعادن	٢١ر٥٧٢	٠ر٢	٢٥ر٩١١	٠ر٤	٨٥	٠ر٢	٦ر٤٥٥	٢ر٩
التصنيع	١ر٥٧١ر١٨٠	١٣ر٥	٧٥٨ر٧٩٩	١٢ر٨	٨ر٢٩٢	١٤ر٥	٣١ر٩٧٣	١٤ر٤
الكهرباء ، الغاز ، والمياه	٢٤ر٩٠٤	٠ر٢	٥٢ر١٦٥	٠ر٩	١ر٧٠١	٣ر٠	٧ر٢٣٦	١ر٢
البنـــاء	٢٥٧ر٦٠٢	٢ر٢	٥٠٧ر٧٠٢	٨ر٥	١٠ر٣٦٤	١٨ر٢	٣٣ر٦٠٦	١٥ر١
تجارة الجملة والمفرق	٨٦٥ر٨٤٣	٧ر٤	٥٤٣ر٠٩٦	٩ر١	٧ر٥٦٣	١٣ر٣	٢٨ر٩٥٤	١٣ر٠
النقل ، التخزين ، والمواصلات	٣٣٤ر٣٦٧	٢ر٩	٢٢١ر٥٣١	٣ر٧	٧ر٦٢٤	١٣ر٤	١١ر٩٩٧	٥ر٤
التمويل ، التأمين ، العقارات ، والخدمات التجارية	١٧ر٨٠٠	٠ر٢	٠	٠	١ر٠٠٩	١ر٨	٣ر٥٠٦	١ر٦
الخدمات الاجتماعية والشخصية العامـــة	١ر٥١٤ر٥٢٥	١٣ر٠	٧٥٩ر٧١٨	١٢ر٨	١٥ر٦٥٦	٢٧ر٤	٨٩ر٣٢٠	٤٠ر١
غير مصنفين			١١٤ر٢٠٣	١ر٩	١٠٣	١ر٢	٧٩٥	٠ر٤
اشراف عملي	١٨٥ر٧٧٢	١ر٦			٦٦٩	١ر٢	٤ر٧٨٢	٢ر٢

المصادر : منظمة العمل الدولية ، كتاب احصاء العمل السنوي ، ١٩٧٣ ، باكستان ، احصاء سكان باكستان ، ١٩٦١ ، بند ٤ ، الجزء الثاني .

* مدرجة مع تجارة الجملة والمفرق .

وتتوقع دول المنطقة كلها استمرار زيادة الطلب على العمالة في القطـــاع غير الزراعي ، الا أن الباكستان ، بعدد سكانها الكبير ، وبقوتها العاملة السريعة النمو ، تتوقع زيادة مطلقة في العمالة الزراعية ، في حين أن النسبة النشطـــة من السكان ستقل في هذا القطاع . ورغم أن عمالة الصناعة والخدمات في ايران في زيادة، الا أنها ما زالت غير واضحة فيما يتعلق باتجاه العمالة في الزراعة (١٦). ويجب أن تتوقع البحرين والكويت ودولة الامارات العربية المتحدة أن تبرز فرص العمـــالة في المستقبل وهي مستقلـــة عن القطـــاع الزراعي بصـــورة كبيرة . ويبدو أن أمام المملكة العربية السعودية بعض الفرص للتوسع الزراعي على رغم أن تنمية امكانات مصادر المياه تستلزم استثمارات كبيرة (١٧) .

وتزداد فرص العمالة خارج القطاع الزراعي في جميع البلاد ، الا انـــه ـــ وبناء على المعلومات المتوفرة عن المهن ـــ هناك فروق كبيرة بين مختـــلف القطاعات غير الصناعية لطلب العمالة ، ولنأخذ على سبيل المثال التوزيع المهني

للذكور النشطين اقتصاديا في ايران ، وباكستان (الجنسين معا) والكويت والبحرين . انظر الجدول رقم (٣)

جدول (٣)

الهيكل المهني ، النشطون اقتصاديا من السكان الذكور : ايران ، باكستان ، الكويت ، البحرين

المهنة	الذكور النشطون اقتصاديا (النسبة المئوية)			
	ايران (أ)	باكستان (ب)	الكويت (جـ)	البحرين (د)
المهنية والتقنية وما اليها	٥ر٢	٢ر٠	٨ر٢	٥ر٥
اداريين ومدراء	٢ر٠	٥ر٠	٨ر٠	١ر٧
كتبة	٣ر٢	٢ر٢	١٢ر١	٨ر٤
مبيعات	٨ر٤	١١ر٦	٩ر٥	٩ر٠
خدمات	٦ر٧	٣ر٦	٢٢ر٦	١٥ر٨
الزراعة ، التحريج ، صيد الأسماك	٤٩ر٤	٥٦ر٨	١ر٨	٧ر٤
الانتاج ، النقل ، مشغلون ، وعمال	٢٥ر٦	٢١ر٣	٤٣ر٥	٤٨ر٩
غير مصنفين	٤ر١	٢ر٠	١ر١	٣ر٤
المجموع	١٠٠ر١	١٠٠ر٠	٩٩ر٦	١٠٠ر١

المصدر : منظمة العمل الدولية ، **كتاب احصاء العمل السنوي** ، ١٩٧٤ ، جنيف ، ١٩٧٤ .

(أ) – ١٩٦٦

(ب) – تقدير ، ١٩٧٢ ، للجنسين

(جـ) – ١٩٧٠

(د) – ١٩٧١

يعمل عدد قليل من العاملين الذكور في تلك المهن المتميزة بمستوى عال ، تقليديا ، من حيث الدخل ، والمهارات ، والتدريب ، والمكانة : العاملين المهنيين ، والفنيين والاداريين . وفي ايران يعمل اقل من واحد في المئة من الذكور كاداريين ومديرين و ٥ر٢ في المئة فقط من الذكور النشطين اقتصاديا كعمال مهنيين وفنيين . وتوجد في البحرين نسب منخفضة مشابهة للعمالة في تلك المناصب العليا ، الا أن النسبة العاملة في تلك الفئات اكبر بثلاثة امثالها في الكويت وتمشيا مع تمييزنا السابق « لحجم البلد » ، فان السواد الاعظم في البلدين الاكبر (ايران وباكستان) هم من العاملين في الزراعة ، والغابات ، والصيد ، وفي البلدين الاصغر اللذين تتوافر عنهما البيانات ، هم من العاملين في « الانتاج والنقل والعمال » .

ورغم النمو الاقتصادي الذي حدث في المنطقة خلال السنوات الاخيرة ، الا ان كلا من هذه البلاد تحتفظ بقوى عاملة تعمل منها نسبة هامة من النشطين

اقتصاديا في قطاعات ذات انتاجية منخفضة . واضافة الى ذلك ، فان نسبة هامة من القوى العاملة تبقى في تلك المهن التي تتطلب حدا أدنى من التدريب والمهارات ، وهو ما يعود نسبيا الى النقص التاريخي على طلب العمال في المهن الفنية العالية ، كما يعود نسبيا الى النقص في فرص التعليم والتدريب .

٤ ــ نتائج التصنيع والتنمية على تركيب القوى العاملة :

افترضت دراسات النمو الكلي للقوى العاملة في بلاد الشرق الاوسط والدول النامية الاخرى وبخاصة من الناحية الديمغرافية أن عرض العمالة يزيد عن طلبها ، وعليه ، فان العمالة الجزئية والبطالة مرتفعة ، وحتى في البلاد ذات معدلات انتاج النفط المرتفعة ومستويات التوسع الصناعي العالية ، كثيرا ما يفترض أن العمالة الجزئية كبيرة في القطاعات الزراعية من الاقتصاد ، وعلى سبيل المثال ، فان تقديرات امكانات خلق العمالة في الخطة الايرانية الرابعة افترضت أن العمالة الجزئية في الزراعة بلغت ٣٧ في المئة في بداية الخطة ، وانه ستنبثق من الاستثمار المقترح وبرنامج التنمية الزراعية ٢٢٦ر٠٠٠ فرصة عمل اضافية ، وان نسبة العمالة الجزئية ستنخفض الى ٢١ في المئة (١٨) .

وكثيرا ما يأخذ افتراض فائض العمالة اتجاها اخر ، فبناء على دراسات العمالة الجزئية والبطالة،تم تجميع التقديرين بحيث يضعان تقديرا واحدا عاما عن العمالة الجزئية ، وهذا التقدير المشتق هو المستخدم كدليل على «فائض العمالة»، وعلى سبيل المثال كان ذلك هو الاجراء المتبع في الخطة العشرينية التي اعدتها لجنة التخطيط الباكستانية سنة ١٩٦٥ .

وبغض النظر عن الاتجاه السببي للافتراض ، فان العنصر الاساسي لمفهوم فائض العمالة السكانية هو مبدأ العمالة الجزئية وكما يبين الاسلام ، فان هذا المفهوم صعب تناوله من الناحية النظرية ، وصعب القياس من الناحية التجريبية (١٩) . وعلاوة على ذلك ، فلقد أصبح المفهوم يعني أشياء مختلفة تماما في مختلف البلاد ، أو حتى بين مختلف القطاعات الصناعية في المجتمع الواحد (٢٠) . ومع ذلك ، وبالنسبة للدول النامية ، فان المفهوم التقليدي للعمالة الجزئية مبني على الفكرة القائلة بأن الانتاجية الحدية للعمالة صفر أو سلبية . والدليل التجريبي لهذه الحالة مبني بصورة كبيرة على دراسات العمالة الزراعية خلال مواسم معينة . وحتى في حالة الانظمة الزراعية الصغيرة ذات كثافة العمل العالية فان مفهوم فائض العمالة المبني على معايير حد الوقت والموسم للعمالة الجزئية قد أصبح مثارا للجدل . وعلى سبيل المثال يقول « هانس » :

« ان مفهوم فائض العمالة في الزراعة المصرية موضوع جدل طويل يعود الى الثلاثينات . ونظرا لطبيعة الموضوع والمعلومات المتوفرة عنه ، يجب الا نفاجأ بأن الدليل الحاسم في أي الاتجاهين أمر صعب ايجاده . ومع ذلك فان دراسة أجريت حديثا على نطاق واسع عن العمالة الريفية من قبل منظمة العمل الدولية بجنيف ، بالاشتراك مع معهد التخطيط القومي بالقاهرة ، قد رجحت كفة الميزان بصورة نهائية ضد فرضية فائض العمالة،فقد جاء في تلك الدراسة أن البالغين من الذكور (سن ١٥ سنة فأكثر) في المناطق الزراعية يعملون بمتوسط يقدر بحوالي ٥٠ ساعة اسبوعيا من مارس الى اكتوبر ، مع بعض العمالة الجزئية والبطالة خلال أشهر الكساد في الشتاء . وحتى في القرى الصغيرة ــ ذات المساحة الاقل من الفدانين فان البالغين من الذكور يعملون عمالة كاملة معظم السنة ــ وذلك بفضل فرص العمالة الكبيرة ــ كعمال اجراء خارج قراهم ، في القرى الاكبر ، وخارج مجال الزراعة » (٢١) .

وبدلا من استبعاد مفهوم فائض العمالة بسبب جدلية مفهوم العمالة الجزئية، يحتاج المرء الى النظر في أنواع أخرى من الاثباتات الموضوعية لدعم هذا النوع من الجدل . ولدراسة حجة فائض العمالة بصورة أعمق ، نعتقد أنه من الضروري الاعتراف بأن معظم الادلة محدودة بالوقت وتعكس الاوضاع الراهنة المبنية على البيانات التي تم جمعها من دراسات القطاعات العرضية . ولكون القوى العاملة جسم ديناميكي يقل دائما عن طريق الاحالة الى التقاعد والموت ، ويزيد دائما بحشد الشباب من الرجال والنساء المنخرطين في القوى العاملة ، يتعين على المرء النظر فيما اذا كانت القوى العاملة تنمو بصورة أسرع من الطلب على العمالة .

وتعتبر امكانية تقدير حجم القوى العاملة الكامن للمستقبل على المدى القصير أمرا بسيطا نسبيا (٢٢) . فالمؤشرات الديمغرافية التي تحدد الحجم الكامن للقوى العاملة ثابتة نسبيا لفترة تمتد الى حوالي ١٥ سنة . ورغم أن الذكور والاناث في الدول موضوع هذا البحث يبدأون في سن مبكرة بالانخراط في صفوف القوى العاملة ، لاغراض التحليل المقارن ، الا انه من المعتاد الافتراض أن سن الخامسة عشرة هي السن الحرجة للانخراط في صفوف السكان النشطين اقتصاديا . وابتداء من تلك السن وحتى سن أكثر تقدما في الحياة فان العملية الديمغرافية ذات الاهمية هي الوفاة ، وبالنسبة لتلك المجموعات التي تتراوح أعمارها بين ١٥ ــ ٦٤ سنة فانه لن تحدث أية تغييرات هامة لفترة تمتد من ١٥ ــ ٢٠ عاما . اضافة الى ذلك ، اذا ما بدأ المرء في سن الخامسة عشر كموعد الانخراط في صفوف القوى العاملة فان الاشخاص الذين سينضمون الى القوى العاملة خلال الخمسة عشر عاما القادمة هم الان قيد الحياة . وبسبب الانخفاض المتزايد في معدل الوفيات وبخاصة بالنسبة للمواليد الجدد فان افتراض ظروف

وفيات ثابتة قد يدخل بعض التحيز الى تقديرات القوى العاملة المستقبلة ، وهذا التحيز سيكون بلا شك في اتجاه محافظ .

ولقد قام المؤلف سابقا باجراء دراسة تقديرية للقوى العاملة في باكستان وأظهرت تلك الدراسة بوضوح في حالة باكستان ، حيث كانت المستويات الراهنة (١٩٦٥) للبطالة والعمالة الجزئية عالية ، أنه حسب التقديرات العشرينية لتطوير حجم القوى العاملة سيكون هناك عجز في القوى العاملة نظرا لان تقديرات لجنة التخطيط المستقبلية كانت تستند الى بيانات ديمغرافية خاطئة ووفقا لتلك الدراسة وحتى اذا ما قامت حكومة باكستان بمحاولة ايجاد وظائف كافية فمن المتوقع أن يتراوح عدد العاطلين عن العمل في عام ١٩٨٥ بين ٦ر٤ الى ٧ ملايين عامل (٢٢) . أما بالنسبة لايران ، فاذا ما افترضنا أن معدل مشاركة الذكور في القوى العاملة لعام ١٩٦٦ سيبقى ثابتا حتى ١٩٧٦ وسلمنا بتقديرات هيئة التخطيط لعدد السكان فانه من المقدر أن يبلغ عدد العمال الاضافيين من الذكور البالغين ١٥ سنة وما فوق والذين سينضمون الى صفوف القوى العاملة بين عام ١٩٦٦ — ١٩٧١ بـ ١ر٠٦٧ر٠٠٠ عامل وبـ ١ر٦٦٧ر٠٠٠ عامل بين عامي ١٩٧١-١٩٧٦ (٢٣). وطريقة أخرى لاستعراض نمو القوى العاملة في ايران وباكستان ودول الخليج هي أن معدل نمو القوى العاملة سيزيد على معدل نمو السكان لعدة سنين ، وعلى وجه التحديد فان معدل نمو عدد السكان في ايران وباكستان وفقا للتقديرات المعقولة سيبلغ ٣٪ سنويا . وحسب التقديرات أعلاه فان حجم القوى العاملة في ايران سيزداد بمعدل ٣ر٦٪ سنويا بين ١٩٦٦—١٩٧١ ومن المتوقع أن يرتفع هذا المعدل على الاقل في غضون ١٠—١٥ سنة القادمة . وفي حالة باكستان فمن المتوقع أن ينمو عدد السكان بمتوسط ٣ر٤٪ سنويا في حين سيزداد عدد الذكور البالغين ١٥—١٩ عاما والمنخرطين في صفوف القوى العاملة بمعدل ٦ر٢٪ .

أما بالنسبة لباكستان فان البيانات تشير بوضوح الى توقع تزايد معدل البطالة والبطالة الجزئية حتى لو تحققت جميع أهداف خطط التنمية . ومن المفروض أن تستطيع ايران تفادي هذه المشكلة الا أن معدل خلق امكانات العمالة ينبغي أن يفوق المعدلات والتي يبدو أنها تحققت في الفترة ما بين ١٩٥٩—١٩٦٨ حين تضاعفت العمالة في أربعة قطاعات رئيسة : الزراعة ، الصناعة ، النفط والخدمات بنسبة ٤ر٢٪ سنويا فقط .

وبالنسبة للدول الاخرى في المنطقة ، بعكس ايران وباكستان ، فان من غير الضروري اجراء أية تقديرات سكانية أو تقديرات للقوى العاملة من أجل تحديد ما اذا كان أو سيكون هناك فائض في اليد العاملة . وعلى الاقل فيما يخص الدول المنتجة للنفط فهناك ظرفان بسيطان يجعلان من أخذ مسألة فائض اليد

العاملة بعين الاعتبار أمرا غير ذي جدوى وهما : حجم عدد السكان وتغيراته المتوقعة والاعتماد على اليد العاملة الاجنبية .

بلغ مجموع عدد سكان الكويت عام ١٩٧٠ — ٧٣٨ر٦٦٢ نسمة فقط أي ما يعادل ١٨ر١ في المئة من تعداد سكان باكستان المقدر سنة ١٩٧٥ . وفي الوقت الذي كانت فيه ايران يمكنها أن تتوقع أكثر من مليون يد عاملة جديدة من سنة ١٩٦٦ الى سنة ١٩٧١ ، فان توقعات الكويت لم تزد عن ٢٢ر٠٠٠ من سنة ١٩٦٥ الى سنة ١٩٧٠ منهم النصف أو ١١ر٠٠٠ من المواطنين الكويتيين . وفي سنة ١٩٧١ كان مجموع سكان البحرين ٢١٦ر٠٧٨ نسمة ، وزادت القوى العاملة بأقل من ٧ر٥٠٠ خلال سنة ١٩٧١/٦٦ . وما يمكن استخلاصه من المعلومات المتاحة عن هذين البلدين هو أن دول منطقة الخليج الصغيرة تتمتع بمنفعة واحدة وهي الزيادة الاجمالية لعدد المنخرطين في صفوف اليد العاملة تظل صغيرة من الناحية المطلقة . وعلى ضوء تلك الحقيقة وحدها ، على الاقل فيما يتعلق بالدول المنتجة للنفط ، فمن الممكن ايجاد حل ما لمشكلة خلق امكانات العمالة على رغم أن الانتاج النفطي في حد ذاته لن يوفر عددا كبيرا من امكانات العمل الجديدة (٢٤) . فامكانات التوظيف ستنشأ في المقام الاول من فرص التوظيف في مجال الصناعة والخدمات الزراعية التي ستخلقها توظيفات عوائد النفط .

وعلى ضوء عوائد النفط التي يمكن استثمارها في التنمية الصناعية ، اذا ما نهجت عملية التصنيع في ايران والبحرين والدول الخليجية الاخرى نفس المنهج التي سارت عليه عملية التصنيع في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية خلال حقبة ما قبل الحرب العالمية الاولى فمن المحتمل ان يؤدي ذلك الى خلق امكانات توظيف كبيرة ، الا ان النماذج التاريخية الاوروبية لا تصلح للتطبيق كما اشرنا في مقدمة هذا البحث . وكالعادة ستكون المشاريع الصناعية الرئيسة ذات كثافة في راس المال ، كما سيكون خلق امكانات توظيف جديدة في مراحل التصنيع الرئيسة امرا محدودا ، على الاقل بالنسبة لدول معينة وامرا مؤكدا خاصة في الدول الكبيرة وليس بالضرورة في الدول الصغرى .

وفي مقالتهما « النمو الصناعي وتخطيط التنمية في ايران » قال كاري وكلارك:
« وعندئذ كان اقليم أصفهان ايضا قد بدأ في توريد مواد أولية أخرى مثل الجير والكوارتز والدولوميت ، في حين عمل جزء من القوى العاملة في المصنع ، وكان اخرون يعملون في الصناعات الثانوية التي كانت تنمو في المدينة وقرب مجمع الصلب . وفي حين كان المصنع قيد الانشاء ، كان في القرية المجاورة حوالي ٥٠ر٠٠٠ عامل وأسرهم ، وهو عدد كان يؤمل أن يرتفع الى ٢٠٠ر٠٠٠ مع نمو

المجمع وصناعات أخرى .. وعند نهاية الخطة الرابعة ، لم تكن الصناعات الثقيلة الحديثة ، والكبيرة ، التي تملكها الدولة ، قد أضافت امكانات توظيف كثيرة كما كان مقررا للخطتين الثالثة والرابعة ، وكما كان يأمل الالاف من العمال غير المهرة الذين هاجروا الى المدن ، وخصوصا الى طهران ، بحثا عن العمل . والكثيرون من أولئك الذين عجزوا عن ايجاد العمل ، عادوا الى الاعمال الحرفية وتلك التي لا تتطلب مهارة أو أصبحوا تجارا صغارا ، وفي جميع تلك النشاطات بالذات يوجد بالفعل فائض كبير في الايدي العاملة (٢٥) .

ورغم الاستثمارات الهائلة ، والمجمعات الصناعية العملاقة ، فان العرض الحالي لليد العاملة الكامن يفوق طاقة خلق امكانات العمالة في ايران ، واذا ما وصل مجمع أصفهان الى مستوى الـ ٢٠٠ر٠٠٠ عامل خلال عدة سنوات ، فهذا أقل من العدد الاجمالي للعمال الجدد الذين سينضمون الى القوى العاملة خلال عام واحد ما بين سنة ٦٥ و سنة ١٩٧١ .

ان ميزة القاعدة السكانية الصغيرة للدول المنتجة للنفط يمكن التعبير عنها في الحالة الاتية :

« لقد أعلن في فبراير سنة ١٩٧٣ عن خطط لاقامة مرافق حوض جاف ضخم في دبي ويشمل المخطط انشاء رصيفين للناقلات التي تصل حمولتها الى ٥ر٠ مليون هندردويت ، ورصيف للسفن التي تصل حمولتها الى مليون هندردويت ومن المتوقع أن تزيد القوى العاملة فيها عن ٤٠٠ر٠ عامل عند بدء التشغيل ، ومعظم هؤلاء العمال المهرة سيتم جلبهم من الخارج » (٢٦) .

والمشكلة التي ستواجهها دبي تتعدى جذب العمال المهرة فقط فهي تكمن في تجنيد العدد المناسب من العمال . وبالمقارنة بنسب التوظيف لسكان الكويت فمن المحتمل استيعاب الزيادة السنوية في عرض اليد العاملة الكامن في دولة الامارات العربية في هذا المشروع وحده ولمدة ١٦ عاما تقريبا .

والدول الصغيرة ذات امكانات الاستثمار المتواضعة للتنمية الصناعية تواجه مشكلات أقل في استيعاب القوى العاملة الوطنية المتعاظمة النمو . وهذه هي احدى ميزات كونها « صغيرة الحجم » ولكنها بقاعدتها السكانية الصغيرة تعاني أيضا من معوق الاعتماد المستمر على اليد العاملة الاجنبية .

ويقدر كناورهاوس « نسبة الاجانب في القوى العاملة في المملكة العربية السعودية بحوالي ٤٥٪ وهذا لا ينطبق فقط على تلك الوظائف التي تتطلب مستوى عاليا من التعليم والمهارة بل على العمال من غير المهرة وشبه المهرة» (٢٧).

وفي البحرين زاد من حدة المشكلة نقص اليد العاملة مع مراعاة أن البحرينيين

يشكلون حوالي ٦٥ في المئة من السكان النشطين اقتصاديا . ويبقى الاقتصاد معتمدا الى حد بعيد على العمال الاجانب غير المهرة (الهنود والباكستانيين، والايرانيين ..) (٢٨) . ورغم اتباع سياسة الحد من نسبة الاجانب في الكويت ، الا أن التنمية قد تطلبت عددا متزايدا من العمال غير الكويتيين ، وكما هو مبين في الجدول رقم (٤) فان عدد العاملين الذكور من غير الكويتيين قد تزايد من ١٣٣ر٦١٧ شخص سنة ١٩٦٥ الى ١٦١ر٥٨٤ سنة ١٩٧٠ ، موزعين على جميع الفئات المهنية .

وبايجاز فان جميع الدلائل تشير الى وجود مشكلة فائض اليد العاملة في باكستان . وقد لا تواجه ايران تلك المشكلة في الحاضر الا أن احتمال نمو عدد السكان قوي جدا الى درجة انها قد تعاني من نفس المشكلة أيضا في السنين القادمة أما الدول الخليجية الصغيرة المنتجة للنفط فهي بعيدة كل البعد عن تلك المشكلة الان ومن غير المحتمل أن تواجهها لسنين كثيرة قادمة .

نقص الايدي العاملة :

قد يجادل البعض في أن النقص في الايدي العاملة يوجد في مجتمع ما وفق عدة معايير : اقتصادية/ديمغرافية ، نوعية ، أو معيارية (٣٠) . وموضع اهتمامنا في هذا البحث يعنى في الخصائص الاقتصادية/الديمغرافية ، والنوعية لنقص الايدي العاملة في ايران وباكستان ودول الخليج .

ولكن المعلومات محدودة عن سوق العمل في ايران ، وباكستان ، ودول الخليج ، مما يرغم المرء على الاعتماد على الاثباتات غير المباشرة والمباشرة على السواء . وكما هو مبين أعلاه ، فان النسبة الكبيرة للاجانب في الايدي العاملة في البحرين والكويت والمملكة العربية السعودية ما هي الا دليل قوي على نقصان الايدي العاملة من الناحية العددية ، ونمو نسبة العمال المهنيين والفنيين من غير الكويتيين ما بين سنة ١٩٦٥ وسنة ١٩٧٠ (انظر الجدول رقم ٤) والذي يشير الى النقص النوعي في الايدي العاملة ، أي عدم التواجد الخاص للعمال من ذوي المؤهلات المحددة لشغل بعض الفئات المهنية .

واضافة الى ذلك ، تشير عدة دراسات الى نقصان الايدي العاملة على وجه العموم أو في فئات مهنية محددة . وفي بحثه يحاول ريتشارد وارد تقدير فرص العمالة للفلسطينيين ويتضمن ملاحظات هامة عن الكويت والمملكة العربية السعودية :ـ

جدول (٤)

التوزيع المهني للقوى العاملة * من الذكور حسب الجنسية ، الكويت ، ١٩٦٥ و ١٩٧٠

المهنـــة	١٩٦٥		١٩٧٠	
	كويـتي ٪	غير كويتي ٪	كويـتي ٪	غير كويتي ٪
مهنية وفنية	٢ر٥	٦ر٢	٤ر٦	٩ر٥
عمال اداريون	٣ر٤	١ر٨	٤ر١	١ر٠
كتبة	١٥ر٢	٨ر٠	١٥ر٤	٩ر٥
مبيعات	١١ر٢	٧ر٩	١٠ر٩	٨ر٩
مزارعون ، صيادون الخ .	١ر٨	٢ر٢	١ر٥	١ر٩
التنقيب واستخراج المعادن	٠ر٤	٠ر٥	٠ر٣	٠ر٣
عمل نقل	١٣ر٦	٩ر٢	٧ر٠	٨ر٠
حرفيون	١٢ر٩	٤٢ر٤	١٥ر١	٤٢ر٩
خدمات ، رياضة ، الخ	٣٢ر٦	٢٠ر٨	٣٨ر١	١٧ر٦
غير معروف	٦ر٦	١ر٢	٣ر٠	٠ر٤
المجموع	١٠٠ر٠	١٠٠ر٢		
العدد	٤١ر٩٣٣	١٣٣ر٦١٧	٥٩ر٦٦٠	١٦١ر٥٨٤

المصدر : الكويت ، مجلس التخطيط ، مكتب الاحصاء المركزي **ملخص احصائي** ، ١٩٦٦٠ ، جدول ١٢ ، **ملخص احصائي** ، ١٩٧٢ ، جدول ١٩ ، حكومة الكويت .

شكل الاناث نسبة ٢ر٥ ٪ فقط (١٩٦٥) و ٣ر٤ ٪ (١٩٧٠) من القوى العاملة الكويتية و ٥ر٤ (١٩٦٥) و ٩ ٪ (١٩٧٠) من القوى العاملة غير الكويتية ويتركز عنصر الاناث في مجالات مهنية ضئيلة ، حوالي الثلث في سلك التعليم . من بين ١٤ر٤٨٩ امرأة غير كويتية عاملة في عام ١٩٧٠ ثم تصنيف ما مجموعه ١٢ر٥٣٦ امرأة في أربع فئات مهنية : معلمات ، ممرضات ، شغالات وعاملات تنظيف مباني .

« ان تقديرات امكانات التوظيف بالنسبة للايدي العاملة الاجنبية في المستقبل ليس بالامر السهل بسبب السياسة التي تتبعها حكومة الكويت في احلال الكويتيين في المرافق الاقتصادية ، وبخاصة في الوظائف الحكومية والوظائف الادارية ... اما استئناف الكويت في فرض بعض الاجراءات فيمكن أن يؤدي الى تحديد ٥ر٠٠٠ الى ٦ر٠٠٠ وظيفة جديدة سنويا للمهاجرين العرب ... » (٣١) .

وفي سياق تعليقه على المملكة العربية السعودية يقول وارد :ـ

« حسب تقييم السفارة في جدة ، يتعين على المملكة العربية السعودية الاستمرار في الاعتماد على عدد كبير من الدول الاجنبية لزيادة قواها العاملة للسنوات القادمة ، حتى رغم وجود مقاومة متزايدة ... » (٣٢) .

وقد علق كل من كاري وبارتش على نقص الخبرة والجهاز الاداري المؤهل للتوسع الصناعي في حالة ايران . قال كاري : ـــ « رغم التقدم العظيم الذي تم تحقيقه ، الا أن أصعب المشكلات التي تواجهها اطلاقا الصناعة الايرانية ـــ سواء أكانت خاصة أو عامة أو مشاريع مشتركة تكمن في الحاجة الى المديرين من ذوي الخبرة والموظفين المدربين .. (٣٣) .
ويقول بارتش :ـــ

« وكما هو الوضع في « القطاع الحديث » للاقتصاد، فان الصناعة الايرانية تعاني من عجز متأصل (ومتزايد) في الايدي العاملة الماهرة اللازمة للقيام بنشاطات الانتاج الموسع في القطاع الصناعي . وما فتيء المراقبون المتخصصون يلفتون

الانتباه الى العجز في العمال المهرة ، ومراقبي العمال والفنيين (المديرين المؤهلين أيضا) ، الامر الذي يعيق نمو الصناعات التحويلية . ويؤكد الكثير من مديري المصانع أن العجز في العمال المهرة والفنيين يشكل العائق الاكبر في سبيل تحقيق مستويات أعلى من الانتاج ... » (٣٤) .

وعلى الرغم من أن المعلومات المتوفرة حول دول الخليج الاخرى محدودة ـــ وهي التي تجاهلناها الى حد بعيد في هذا البحث ـــ الا أنه يبدو أنه تسود فيها ظروف مشابهة . وعمان التي يبلغ تعداد سكانها حوالي نصف مليون نسمة (٣٥) ، يبدو أنها تعتمد هي الاخرى على الايدي العاملة الاجنبية .

وحسب ما جاء في مجلة أنيوال ميدل ايست ريفيو لسنة ١٩٧٤ فان عدد من المقيمين المستوطنين ، والعاملين بالقرب من المناطق الحضرية هم من البلوش والباكستانيين والصوماليين والهنود ، ويبدو أن الاعتماد على الاجانب أمر جديد لان صادرات النفط لم تبدأ الا في سنة ١٩٦٧ . وبسبب عدم توافر امكانات العمالة الناجمة عن ايرادات نفط سابقة ، فان جزءا من السكان المحليين لم ينجذبوا الى القطاع العصري للمجتمع ، ويقول الملاخ على سبيل المثال أن ٨٠ في المئة من سكان عمان لا يزالون من البدو ، ويضيف أنه يوجد عدد من العمال العمانيين المهرة خارج البلاد من الذين قد هاجروا سابقا بسبب عدم توافر امكانات عمالة في السابق (٣٦) . ومع نمو ايرادات النفط بالتأكيد ـــ زيادة بستة أضعاف ما بين سنة ١٩٦٧ وسنة ١٩٧١ ، ومع الاستثمارات في مشروعات التنمية مثل ميناء قابوس في مطروح ، فان عمان مثل الكويت والبحرين ودولة الامارات العربية المتحدة ستواجه المشكلات المزدوجة للعجز العددي في عرض اليد العاملة ، ونقص العمال المهرة .

وقطر ــ وهي واحدة من أصغر الدول في المنطقة بتعداد سكان بلـــغ ١٧٠٫٠٠٠ نسمة فقط سنة ١٩٧٤ ــ تعتمد هي الاخرى وبصورة كبيرة عـلى الايدي العاملة المهاجرة لتأمين قوى عاملـة لانتـاج النفط ، ولانشـاء الهياكل الاساسية ، ولمشروعات التنمية القائمة أو المخطط تنفيذها مثل مصنع تعبئـة الجمبري ، ومصهر الالمنيوم ، ومصنع الزجاج ، ومصنع لرقائق الصلب ويبدو أن حوالي ثلثي المعدل الحالي لنمو السكان في البـلاد يعود الى حـركة الهجرة ، ويقدر أن حوالي ٨٠ في المئة من السكان في الوقت الحالي هم من الوافدين (٣٧) .

والخلاصة ، أنه يمكن تفهم العجز في الايدي العاملة على وجهين :ــ

أ ــ عجز حالي في العرض الاجمالي للايدي العاملة ،

ب ــ عجز حقيقي لدى بعض الطبقات العمالية . ويبدو أن باكستان لا تعاني بالتأكيد من العجز الاجمالي في الايدي العاملة ، ويبدو أن ايران ايضا في وضـع يسمح لها بخلق عدد كاف من العمال بسبب حجمها ومعدل النمو السكاني فيها . أما دول الخليج الاخرى : البحرين ــ الكويت ــ دولة الامارات العربية المتحدة ، وعمان وقطر ــ فكلها تفتقر الى القاعدة السكانية العريضة الكافية لايجاد عدد كاف من العمال وقد تشترك معهم في ذلك أيضا المملكة العربيـة السعودية . وباستثناء باكستان ، تعاني جميع الدول مشكلة عدم كفاية القوى العاملة فـي المهن الحساسة التي تتطلب المهارات ، ولذا فقد حاولت تطوير التدريب في كلا المجالين ــ قبل الاستخدام وأثناء الخدمة نفسها ــ أو أتاحت الفرص أمام عدد كبير من المهاجرين (٣٨) . وهذه الحـالة بالذات تؤدي الى تعـاظم المشكلـة الاجتماعية الاقتصادية المتعلقة بتنقلات اليد العاملة .

٥ ــ تنقلات القوى العاملة في ايران وباكستان ودول الخليج :

لغرض تنفيذ برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية بسرعة وفعالية في دول الخليج ، على معظم هذه الدول ــ وان لم تكن أجمعها ــ أن تعتمد على مـوارد القوى العاملة الاجنبية لعدة سنوات قادمة . وجميع هذه الدول المنتجة للنفط لديها بالتأكيد الموارد المالية اللازمة لاجتذاب الايدي العاملة من الخارج ، كما حدث من قبل وكما يحدث حاليا . ومع ذلك ، فان جذب الايدي العاملة ــ الى هذه البلاد ، يتسبب في تكاليف اجتماعية واقتصادية يصعب تقييم تأثيراتها في الوقت الراهن .

وبعض الصعوبات التي تكتنف تقييم نتائج وتأثيرات هجرة اليد العاملة ضمن حدود المنطقة ترجع الى عدم وجود حالات تاريخية مماثلة لذلك الامر الناشيء عن

ظروف عديدة . والغرض من هذا الجزء النهائي والخلاصة هو معاينة بعض هذه الظروف بايجاز . ولذلك ينبغي طرح عنصر من موضوع هذا المؤتمر لم يجر التطرق اليه حتى الان وهو : الاسلام وتأثيراته .

وكما يرى الكاتب ، فان النتيجة الهامة للاسلام هي أنه يركز بشكل كبير على الاسرة كواحدة دينية ، على عكس ما تدعو اليه الديانات الغربية حيث الفرد كفرد هو الوحدة الدينية المسيطرة فالمهاجرون الاوروبيون الذين جاءوا الى الولايات المتحدة للعمل في القرن التاسع عشر وفي بداية القرن العشرين جاءوا من بيئة ثقافية كانت المسؤولية الفردية فيها مرتبطة بالعائلة الصغيرة (٣٩) . وكانت تعتبر الهجرة على أنها مستديمة ، وكانت المسؤوليات تجاه أولئك الباقين في الوطن الام في أدنى حدودها ، ولا تتعدى أكثر من ادخار المبلغ الكافي من المال لجلب فرد اخر من العائلة الى الولايات المتحدة أو كندا .

وبالنسبة للايدي العاملة المهاجرة الى دول الخليج ، فان الارتباط «بالوطن» كان أكثر أهمية ، ويرجع ذلك جزئيا الى المسؤولية الاكبر الملقاة على الفرد تجاه العائلة الكبيرة المتواجدة في المجتمع الاسلامي وجزء اخر من هذا الشعور بالارتباط يستند الى وضع اخر ، وهو سياسي بحت .

وعلى وجه التحديد سواء توقع العامل المهاجر أن يعمل لمدة عام أو عشرين في دول الخليج فان هجرته تظل تتسم بالطابع المؤقت لان قوانين المجتمع الجديد الذي وفد اليه تحرمه من امكانية الحصول على الجنسية وتحول دون اندماجه الكامل في ذلك المجتمع . لذا فالارتباط يكون ازدواجيا ، أي شعوره الطبيعي بالمسؤولية تجاه العائلة وثانيا ادراكه لضرورة الاحتفاظ بارتباطه بالوطن الام كمكان مقبول يعود اليه الفرد واحيانا مع عائلته المباشرة حين تملي الظروف ذلك .

وحقيقة ادراك العامل الوافد لوجوب مغادرته تلك المنطقة يوما ما يتضح من حالات عديدة . وعلى الاقل في بعض الحالات ، ان لم تكن جميعها ، هي مسألة تتعلق بسياسة الحكومة المضيفة ، سياسة تختلف تماما عن تلك التي اتبعتها الولايات المتحدة وكندا واستراليا . وهذه الدول عندما طورت سياساتها تجاه الهجرة بعد الحرب العالمية الاولى في حالة الولايات المتحدة ، فرضت حظرا على دخول المهاجرين اليها ، ولكن في حالة حصول الاجنبي على تأشيرة الهجرة فكان يحق له المطالبة بالجنسية والحصول عليها (٤٠) . والحكومة الكويتية في اعتقادي محقة في مخاوفها من أن مواطنيها اصبحوا يشكلون أقلية في بلدهم . وبينما كانت تلك القضية تشكل موضع قلق الا أن الحكومة لم تستطع حتى الان تطوير سياسة متصلبة أو ثابتة تجاه تلك القضية لحاجتها المستمرة للايدي العاملة (٤١) .

ورغم الغموض الذي يحيط بالالتزامات الطويلة الامد للعمالة في منطقة الخليج فان هذه الدول لن تواجه صعوبات كبيرة في جذب العمال . فبالنسبة للفرد، فان المكاسب تفوق بالتأكيد شعوره بعدم الاستقرار على المدى الطويل . فالارباح تعم على الفرد وعائلته وحتى على وطنه الام . فليس الدخل وحده اكبر بالنسبة للعامل في دول الخليج ولكن امكانات العمل تكاد تكون معدومة احيانا في الوطن الام بسبب الضغوط السكانية والنمو المتباطىء لامكانات العمل هناك . ففي عام ١٩٧٠ شكل الفلسطينيون بنسبة ٢٠٪ من السكان أكبر مجموعة وافدة بينما شكل الباكستانيون نسبة ٢٪ فقط . أما التحويلات المالية التي يرسلها العمال لعائلاتهم في الوطن الام فهي تؤمن احتياجات العائلة المادية وتشكل عنصرا هاما لدخل الوطن الام من العملة الصعبة . وحسب تقدير «وارد» فان مجموع التحويلات النقدية التي أرسلها الاردنيون من الخارج بلغ ٣٠ مليون دولار في عام ١٩٦٦ (٤٢). وفي كل من الاردن وباكستان تشكل تلك الحوالات جزءا كبيرا من عوائد البلد من العملة الصعبة . لذا فليس من المستغرب أن تقيم حكومة باكستان مكتبا خاصا تابعا لوزارة العمل ليرعى ويساعد المواطن الباكستاني على الهجرة .

والبلد عندما يسمح لمواطنيه بالهجرة و/أو يشجعهم على ذلك يتحمل نوعا ما من التكاليف المترتبة على ذلك ، خاصة بسبب انخفاض مستويات التعليم في دول الخليج ، وبسبب العجز الكبير في القوى العاملة الماهرة . والباكستان مثلا تقوم بالفعل بالاشتراك في تمويل برامج تنمية القوى العاملة في الكويت، والبحرين، والمملكة العربية السعودية وسائر بلاد الخليج ، وعما اذا كانت العوائد المالية للتحويلات تفوق هذه التكاليف فيبقى أمرا ينبغي تحديده .

وبالنسبة لدول الخليج المنتجة للنفط فان الاعتماد على الايدي العاملة الاجنبية سوف يستمر لربع قرن اخر على الاقل ، وهي ستحتاج الى هذا الوقت بالتأكيد لتنمية انظمتها التعليمية اللازمة ، وذلك نظرا للطلب الكبير على القوى العاملة الماهرة ، وهذا البعد الزمني قد يبدو مع ذلك طويلا جدا بالنسبة لبعض البلاد ، فالتنمية السريعة في مجال التعليم في ايران والكويت ستبدأ في تخريج مهنيين على مستوى عال ، واداريين ، وعمالين مهرة اخرين في فترة زمنية اقل بكثير ، الا أن هذه المدة قد تطول بالنسبة لبلدان أخرى .

لقد قفزت ايران ودول الخليج قرنا من الزمان الى الامام ، وذلك بالبدء في عصر التنمية الاقتصادية السريعة المبنية في الغالب على ايرادات النفط ، فمشروعاتها التنموية لا تحتاج الى التركيز على الايدي العاملة كما كان الحال غالبا خلال القرن التاسع عشر . ويمكنها البدء بالمشروعات ذات كثافة رأس المال ، الا انها سوف تواجه بالمشكلات في هذا المضمار ايضا . ففي حين كانت الدول الغربية

غالبا تعتمد خلال القرن التاسع عشر على المهاجرين لسد طلب الايدي العاملة غير الماهرة ، فان ايران ودول الخليج تتطلب الايدي العاملة الماهـرة . ودول الخليج ــ بمعزل عن ايران ــ يجب أن تعتمد أيضا على المهاجرين لاشكال اخرى من العمل أيضا وبذلك تواجه دول الخليج هذا الوضع الفريد من نوعه لاحتياجها للعمال كما ونوعا . ولذا قد ينقاد البعض الى التشكيك في امكانية توفير اليـد العاملة ، الا أن ذلك ليس له ما يبرره ، لان الباكستان ، والاردن ، ومصر ، وبلادا أخرى سريعة النمو في الشرق الاوسط هي مجتمعات العمالة الفائضة بشكل قاطع ، وهي بسبب معدلاتها العالية في النمو السكاني ، ستستمر في وضعهـا كمورد لفائض اليد العاملة لسنين عديدة قادمة .

واذا كانت هناك دولة تنظر بقلق ازاء تنقلات اليد العاملة في المنطقة فهي الباكستان فقط . فما هو الثمن الذي ستدفعه باكستان على المدى الطويـل لدعمها لتدريب القوى العاملة الماهرة المهاجرة ليس الى منطقة الخليج فحسب بل الى دول أخرى ؟ وما سيكون موقف باكستان في غضون خمسة ، عشرة أو خمسة وعشرين عاما عندما لن تحتاج بعدها عمان والسعودية أو البحرين لواضعي برامج الكمبيوتر أو الاحصائيين أو موظفي المصارف .

الهوامش :

١ ــ

Population Studies Center, University of Pennsylvania, **Population Redistributoin and Economic Growth, United States, 1870-1950.** Philadelphia, American Philosophical Society, **Memoirs.** Vol. 45, 51, 61, 1957-64.

٢ ــ يبدو أن نمط التحضر في البلاد النامية يختلف تمام الاختلاف . انظر :

Lee L. Bean, The Concept of Overurbanization in Pakistan,

وهو عنوان الدراسة التي قدمت الى مؤتمر البيئة ، اكاديمية العلوم الباكستانية ، كراتشي ، باكستان فبراير ١٩٧٥ .

٣ ــ انظر مثلا ،

Brinley Thomas, **International Migration and Economic Development: A Trend Report and Bibliography,** Paris, UNESCO, 1961, and Brinley Thomas, **Migration and Economic Growth: A Study of Great Britain and the Atlantic Economy,** 2nd ed., National Institute of Economic and Social Research, Cambridge, England, Cambridge University Press, 1972.

٤ —

George Sabagh, "The Demography of the Middle East", **Middle East Studies Association Bulletin,** Vol. 4, No. 2, May 15, 1970, pp. 1-19.

منذ أن انتهى صباغ من اعداد دراسة تم انجاز أو التخطيط لاعمال اضافية . وضمن المنطقة التي يتولى تغطيتها مكتب الامم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي في بيروت . هناك الان ثلاث مجموعات من البلدان يمكن تصنيفها حسب انتظامية اجراء الاحصائيات فيها :

أ — بلدان ذات احصائيات منتظمة :

١ — البحرين ، ١٩٤١ ، ١٩٥٠ ، ١٩٥٩ ، ١٩٦٥ ، ١٩٧١ .

٢ — العراق ، ١٩٤٧ ، ١٩٥٧ ، ١٩٦٥ .

٣ — الكويت ، ١٩٥٧ ، ١٩٦١ ، ١٩٦٥ ، ١٩٧٠ .

٤ — سوريا ، ١٩٤٧ — النتائج لم تستخرج — ١٩٦٠ و ١٩٧٠ .

ب — بلدان ذات احصائيات عرضيـــة :

١ — الاردن ١٩٥٢ — احصائيات للاسكان فقط — و ١٩٦١ .

٢ — لبنـــــان ، ١٩٣٢ .

٣ — قطـــر ١٩٧٠ .

٤ — السعودية ١٩٦٢/١٩٦٣ — النتائج لم تعرف بها رسميا — .

٥ — دول المحميـــات ، ١٩٦٨ ،

جـ — بلدان لا يتوفر فيها أية احصائيات :

١ — عمـــــان .

٢ — جمهوريـــة اليمـــن الديمقراطيـــة .

٣ — جمهوريـــة اليمـــن العربيـــــة .

وفقاً لتقرير أعدته الامم المتحدة للمنطقة يبدو أن صباغ قد اخطأ في عدة حالات وذلك يعكس ربما فشل توزيع التقارير الاحصائية . وفي الواقع قد يظهر هذا البحث كذلك بعض النواقص لعدم مراعاته لبعض التقارير التي وفقا للامم المتحدة تم الانتهاء من اعدادها والتي لم يتح للمؤلف الاطلاع عليها . لمراجعة الاحصائيات المتوفرة عن الشرق الاوسط انظر :

Population Bulletin of the United Nations Economic and Social Office in Beirut, No. 3, July, 1972, and No. 5, July, 1973.

٥ — لغرض تحليل النقصان في تعداد سكان باكستان لعام ١٩٦١ انظر :

Karol J. Krotki, "Population Size, Growth and Age Distribution: Fourth Release from the 1961 Census of Pakistan", **Pakistan Development Review,** Vol. III, No. 2, Summer, 1963.

٦ —

Lee L. Bean, "The Population of Pakistan: An Evaluation of Recent Statistical Data", **The Middle East Journal,** Vol. 28, No. 2, Spring, 1974, pp. 177-184.

٧ ــ يعرض Dewdney مثلا الافتراضات التالية عن القوى العاملة في سوريا : يغطي التعداد جميع المواطنين من سن ٦ فما فوق والبالغ عددهم ٣ر٣٤٨ر٠٠٠ نسمة : ومن جملة هؤلاء لم تحدد نشاطات ٦٧ر٠٠٠ مواطن أو لم تحدد بشكل واف عدا عن تصنيف ٢ر٢٩٦ر٥٠٠ اخرين (بدون نشاط اقتصادي) . وبذلك يبلغ عدد القوى العاملة المسجلة رسميا ٩٨٤ر٤٠٠ نسمة منهم ٨٩٢ر٣٠٠ ذكور و ٩٢ر١٠٠ فقط اناث . أما الانخفاض البالغ في نسبة القوى العاملة المشتغلة بالزراعة والتي قدرت بـ ٥٢ر٧٪ فيرجع الى حقيقة أن أغلبية النساء العاملة في الزراعة تم تجاهلها تماما . وافتراضا بأن عدد العاملين في الزراعة من الاناث على الاقل يعادل عدد الذكور فترتفع نسبة القوى العاملة في الزراعة حينئذ الى ٦٦٪ . . .

J. C. Dewdney, "Syria: Patterns of Population Distributoin" in J. I. Clarke and W. B. Fisher (eds), **Populations of the Middle East and North Africa: A Geographic Approach,** New York: African Publishing Corporation, 1972, p. 140.

٨ ــ لمراجعة احدى عمليات المسح هذه والتي أجريت في مصر انظر :

Bent Hansen, "Employment and Wages in Rural Egypt", **American Economic Review,** June, 1969. Rahmat S. Ali summarizes the ILO surveys undertaken in Pakistan in his paper, "Definitions and Concepts Used in Labor Force Statistics in Pakistan", unpublished paper presented to the Seminar on "Population Problems in the Economic Development of Pakistan", Pakistan Institute of Development Economics, Karachi, June 2-3, 1967.

٩ ــ

William H. Bartch, "The Industrial Labor Force of Iran: Problems of Recruitment, Training and Productivity", **The Middle East Journal,** Vol. 25, No. 1, Winter, 1971, pp. 15-30.

١٠ ــ كجزء من التقارير الاحصائية الفصلية حول الظروف الاقتصادية الراهنة يقوم قسم الاحصاء (مكتب الاحصاء المركزي سابقا) بنشر تقارير احصائية سنوية حول القوى العاملة في باكستان.

١١ ــ يجدر الاشارة هنا الى أن المرء عادة ما ينحاز في نقاشه . فالمعلومات المتوفرة عن الصين تشير الى ان نظم الاحصاء المركزية لم تكن في اي وقت موضع اهتمام الحكومة الرئيسي نظرا للتركيز على سياسة الانتاج والتخطيط اللامركزي . وبالتالي نجد أن الصين لم تجر أي احصائية على صعيد قومي منذ ٢٢ عاما ويبدو أن عدم توافر بيانات حديثة العهد لاغراض التخطيط لم يكن له أي تأثيرات سلبية كبيرة على عملية التصنيع والنمو الاقتصادي .

١٢ ــ جميع الجداول والرسوم البيانية تظهر في نهاية البحث .

١٣ ــ على عكس التوقعات القائلة بأن نسب الجنس تتحدد بطريقة بيولوجية ، نجد أن الدول الاسلامية تسجل نسبا عالية للذكور . ويرجع ذلك الى اغفال تسجيل كثير من الاناث . ولما كانت منزلة المرأة متدنية ، فقد نتج عن ذلك نسب عالية في الولادة ، ومعدلات أعلى في الوفيات أعلى الوفيات بين الاناث من الاطفال . فاذا ما لازم هذا الوضع قدر غير كاف من الرعاية الطبية

قبل وبعد الولادة ، كانت النتيجة معدلات عالية غير طبيعية في الوفيات بين الامهات . ولا تلعب أي من تلك الحالات دورا في تحديد المستوى العام لعرض اليد العاملة الكامن في المنطقة بسبب استثناء المرأة اجتماعيا من القوى العاملة . أنظر مثلا :

Nadia Haggag Youssef, **Women and Work in Developing Societies,** Berkeley, Institute of International Studies, University of California, 1974.

١٤ ــ ان المجتمعات ذات معدلات الخصوبة المنخفضة هي في العادة مجتمعات ذات معدلات وفيات منخفضة وبالتالي معدلات نمو سكانية منخفضة . وتعتبر المجتمعات الغربية خير مثال على ذلك ولتبيان ذلك تم ضم السويد الى الرسم البياني رقم (١) . وعكس ما ورد في التعميم السابق فهو غير صحيح ، اي بصيغة أخرى ، ان المجتمعات ذات معدلات خصوبة عالية قد تظهر معدلات وفيات عالية أيضا وبالتالي معدلات نمو سكانية منخفضة أو قد تظهر معدلات خصوبة عالية ومعدلات وفيات منخفضة وبالتالي نموا سكانيا مضطردا . وقد تنطبق الشروط الاولى على جميع دول المنطقة خلال الجزء الاول من القرن الحالي وعلى أجزاء معينة من المجتمعات المختلفة حتى الان ــ البدو مثلا ــ . أما الشروط الاخيرة فنجدها ممثلة في الدول النامية المضطردة النمو في الربع الاخير من القرن الحالي . وفي كلتا الحالتين نجد أن شكل التوزيع السكاني متشابه جدا : هرم الجنس ــ العمر عريض القاعدة .

١٥ ــ حسب تعداد سكان ايران لعام ١٩٦٦ بلغت نسبة الذكور في سن ١٠ــ١٤ عاما ٢ر١٠٪ من عدد السكان الذكور النشطين اقتصاديا وكانت النسبة في باكستان ٨ر٨٪ . ويعمل الذكور صغار السن في ايران وباكستان في الزراعة بشكل رئيس . أما في الدول ذات القطاع الزراعي المحدود فان تشغيل الأحداث من القوى العاملة أقل بكثير . وفي الكويت تبلغ نسبة الذكور من مجموعة العمر ١٢ــ١٤ عاما ١٪ فقط من الذكور النشطين اقتصاديا .

١٦ ــ يرد في تقرير لاموذيجار وفكرت « أن نصيب الزراعة من اجمالي القوى العاملة هبط من نسبة ٥ر٥٣٪ في عام ١٩٥٩ الى ٩ر٤٥٪ في عام ١٩٦٧ » . ويبين الجدول الذي استنتج منه ذلك اعداد القوى العاملة القطاعية لعام ١٩٦٨ أيضا وتشير احصائيات ١٩٦٨ الى أن نسبة القوى العاملة في القطاع الزراعي بلغت ١ر٥٣٪ . ولهذا السبب فان التوصل الى استنتاجات تتعلق باتجاهات العمالة الزراعية في ايران يعتبر سابقا لاوانه . انظر :

Jahangir Amuzegar and M. Ali Fekrat, **Iran: Economic Development under Dualistic Conditions,** Chicago, University of Chicago Press, 1971, pp. 97-98.

١٧ ــ في المملكة العربية السعودية :ــ « تعطي الحكومة أولوية كبيرة للتنمية الزراعية ولموارد المياه، وقد خصصت ٧٠٨ مليون ريال في ميزانية ١٩٧٢ــ١٩٧٣ ، بزيادة تقدر بـ ٢٥ في المئة عنها في السنوات السابقة . ومع ذلك ، فهناك مليون فدان فقط استصلحت زراعيا (٢ر٠ في المئة من البلاد) على الرغم من أن الاراضي الصالحة للزراعة تقدر بنسبة ١٥ في المئة . وقد تم اكتشاف موارد مياه جوفية ضخمة في أنحاء عديدة من المملكة » .

The Economist Intelligence Unit, **Middle East Annual Review, 1974,** Great Chesterfor, England, The Middle East Review Company Limited, 1974.

١٨ ــ انظـــر :

William H. Bartsch, **Problems of Employment Greation in Iran,** Geneva, Internatoinal Labour Office, 1970, p. 64.

١٩ ــ انظـــر :

Nural Islam, "Concepts and Measurements of Unemployment and Underemployment in Developing Economies", **International Labour Review,** Vol. 99, No. 3, pp. 240-256.

٢٠ ــ في تحليل مستقبلي لمشاكل القوى العاملة في الولايات المتحدة والدول الصناعية الاخرى يقول O'Toole ان اصطلاح « العمالة الجزئية » يمكن استخدامه لوصف التوسع السريع في الاقبال على الالتحاق بالكليات بدون نمو مقارن للمهارات العالية المرتبطة بهذا المستوى والمهن ذات المرتبة الاجتماعية الرفيعة . ويعني بذلك أن الاداء الفعلي لوظيفة ما يتطلب ازديـــاد مؤهلات تعليمية أكثر انخفاضا أو مؤهلات تعليمية مختلفة عن تلك التي يكتسبها الفرد أثناء دراسته في الكليات والجامعات . انظـــر :

James O'Toole, "The Reserve Army of the Underemployed: I1The World of Work", **Change,** Vol. 7, No. 4, May, 1975, pp. 26-33.

٢١ ــ انظـــر :

Bent Hansen, "Economic Development of Egypt", in Charles A. Cooper and Sidney S. Alexander (eds), **Economic Development and Population Growth in the Middle East,** New York, American Elsevier Publishing Company, Inc., 1972, pp. 27-28.

٢٢ ــ انظـــر :

Lee L. Bean, "Demographic Aspects of Potential Labor Force Growth in Pakistan", International Union for the Scientific Study of Populatoin, Sydney Conference, **Contributed Papers,** Sidney, 1967, pp. 87-97.

٢٢ ــ انظـــر مـــا سبـــق .

٢٣ ــ هذه التقديرات تستند على البيانات الواردة في :

Plan Organization, Iranian Statistical Centre, **National Census of Population and Housing,** November 1966, Vol. No. CLXVIII, Plan Organization, March, 1968, Table 12, and Plan Organization, Statistical Center of Iran, **Population Projection of Iran, 1966-1991,** Iran, Plan Organization, May, 1972, pp. 28-29.

٢٤ ــ هناك دلائل كافية تشير الى أن صناعة النفط في حد ذاتها لا تستخدم اعدادا كبيرة من اليـــد العاملة ومن المحتمل أن يتضاءل ذلك العدد في المستقبل . ويذكر أموذيجار وفكرت في دراستهما عن ايران على سبيل المثال : « ان طبيعة العمليات النفطية ذات الكثافة العالية في رأس المال تستبعد مثل هذه النتيجة سواء من ناحية الامكانية المنطقية أو الامكانية العملية على حد سواء وذلك لرد التأثيرات المباشرة الناجمة عن طلب اليد العاملة باعتباره مصدرا عاجزا للتدفق بين

القطاعات » . ويشير المؤلفان الى أن اجمالي اليد العاملة في الصناعة النفطية في ايران استمر في الانخفاض من عام ١٩٥٦ الى ١٩٧٠ . ففي عام ١٩٥٦ بلغ عدد العاملين في صناعة النفط ١٤٧ر٦٣ شخصا ولكن انخفض ذلك العدد الى ٤١ر٤١٦ فقط في نهاية عام ١٩٧٠ .

وقد جاء في **مجلة ميدل ايست ريفيو لعام ١٩٧٤** « انه بالرغم من المحاولات التي بذلت في ايران لتنويع الاقتصاد من خلال تشجيع التنمية الزراعية وخلق قاعدة صناعية جديدة الا ان اقتصاد ايران سيظل يعتمد على النفط بشكل رئيس . ومع ذلك فعدد العاملين في صناعة النفط يبلغ فقط ٥٠ر٠٠٠ عامل أي ما يعادل **أقل من نسبة ١٪ من القوى العاملة** » . انظر :
Amuzegar and Fekrat, op. cit., p. 65.

من الصعب العثور على بيانات مشابهة للدول الاخرى ولكن هنالك بيانات ايحائية . وحسب تعداد السكان في الكويت لعام ١٩٦٥ اشتغل ٦ر٩٩٢ عامل في « حقل التنقيب واستخراج المعادن » والذي يشمل « النفط الخام وانتاج الغاز الطبيعي » . وبنهاية ١٩٧٠ انخفض هذا العدد الى ٦ر٦٧١ . وقد نتمكن من الاستنتاج أن ما نسبته ٢ر٨٪ فقط من القوى العاملة النشطة اقتصاديا كان يعمل في النشاطات الاقتصادية المرتبطة بالنفط عام ١٩٧٠ . دولة الكويت ، مجلس التخطيط ، مكتب الاحصاء المركزي ، **ملخص احصائي** ، ١٩٦٦ و ١٩٧٢ .

٢٥ ــ انظر :
Jane Carey and Perry Clark, "Industrial Growth and Development Planning in Iran", **The Middle East Journal,** Vol. 29, No. 1, Winter, 1975, pp. 11 and 14.

٢٦ ــ انظر :
The Economist Intelligent Unit, op. cit., p. 171.

٢٧ ــ انظر :
Ramon Knauerhase, "Saudi Arabia's Economy at the Beginning of the 1970,s", **The Middle East Journal,** Vol. 28, No. 2, Spring, 1974, p. 128.

٢٨ ــ انظر :
The Economist Intelligence Unit, op. cit., p. 47.

٣٠ ــ أقصد بمصطلح نقص الايدي العاملة « المعياري » شيئين . الاول أن هنالك معدل ما أو نسبة تقديرية للعمال في فئات معينة معرفة (معياريا) على أنها أساسية للتنمية الاجتماعية في اي مجتمع . ويمكن القول على سبيل المثال انه من أجل توفير رعاية طبية مناسبة ينبغي أن يتواجد حد أدنى لعدد الاطباء بالنسبة لعدد المواطنين . والجهود المبذولة من أجل تطوير العدد اللازم من العمال في فئات معينة تعكس في العادة سياسة ما أو حكم تقييمي يحدد على صعيد وطني . أما النمط الاخر من التقييم « المعياري » الخاص بنقص اليد العاملة فلا علاقة بالبيانات غير المدونة في كثير من الاحيان حول توافر قوى عاملة ملتزمة . ومثال على هذه البيانات تظهر **في مجلة « ميدل ايست أنيوال ريفيو » لعام ١٩٧٤ » :**

« بالرغم من عدم وجود نقص في النشاطات التجارية الحرة في المنطقة الا أن التركيب الهيكلي

للقوى العاملة الكامنة ينطوي أيضا على عقبات تواجه مسيرة التنمية . وفي حين تشكل مخصصات التربية والتعليم حصة الاسد في ميزانيات أغلب دول الشرق الاوسط الا أن المستوى التعليمي للسكان في سن العمل ما زال منخفضا وتعتبر الأمية مشكلة رئيسة . أما فكرة العمل لمدة ثماني ساعات في المصنع فهي غريبة وغير مرغوبة بالنسبة للكثيرين . أما الطبقة الوسطى التي تستمد منها الطبقة الادارية كوادرها فهي أحدث الطبقات تكوينا في الشرق الاوسط ولذا فهي صغيرة الحجم » .

٣١ ـ انظـــر:
The Economists Intelligence Unit, op. cit., p. 21.
Richard J. Ward, "The Long Run Employment Prospects for Middle East Labor", **The Middle East Journal,** Vol. 24, No. 2, Spring, 1970, p. 147.

٣٢ ـ انظـر مـا سبـق :
Ibid., p. 153.

٣٣ ـ انظـــر
Carey, op. cit., p. 14.

٣٤ ـ انظـــر
Bartsch, "The Industrial Labor Force of Iran", op. cit,

٣٥ ـ حسب تقديرات
The Economist Intelligence Unit, op. cit., p. 129.

يتراوح عدد السكان بين ٥٠٠ر٠٠٠ الى ٦٠٠ر٠٠٠ نسمة . ويقدره الملاخ بمليون نسمة . انظر:
Regaei El Mallakh, "Economic Requirements for Development, Oman", **The Middle East Journal,** Vol. 26, No. 4, Autumn, 1972, p. 416.

٣٦ ـ
El Mallakh, Ibid., p. 416.

٣٧ ـ انظـــر
The Economist Intelligence Unit, op. cit., p. 132.

٣٨ ـ تعتبر الباكستان استثناء لانها اتبعت سياسة تصدير اليد العاملة الماهرة .
Pakistan Exports, "Report on Governmental Actions", Vol. 24, No. 5, p. 29.

٣٩ ـ كان الشعور بالمسؤولية الفردية ربما أعظم في حالة المهاجرين من جنوب وشرقي أوروبا الذين شكلوا اخر موجات الهجرة الرئيسة الى الولايات المتحدة . وفي هذه الدول كانت العائلة الممتدة ذات شأن أكبر واتسمت الروابط مع الوطن الام بجذور عميقة وكثيفة .

٤٠ ـ حتى في حالة استراليا حيث ما زالت الحكومة تتبع سياسة هجرة انتقائية ، تعتبر الخطوة الرئيسة للحصول على الجنسية للمهاجر الاسيوي العمل لمدة ٥ سنوات متواصلة في البلد .

٤١ ـ انظـــر :
Ward, op. cit., p. 152.

٤٢ ـ انظـر مـا سبـق .